المركز الدولي
للحقوق والحريات

التحديث الحقوقي الشهري - شهر تموز

تاريخ التصدير: 5 أب 2026

أولاً: المقدمة:

يرصد هذا التقرير الشهري أبرز انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا، ويوثق الاعتداءات التي طالت المدنيين من قبل أطراف النزاع الرئيسية، بما يشمل الجهات الداخلية والخارجية ذات الصلة.

يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على طبيعة الانتهاكات وتوزعها الجغرافي، وتحديد الجهات ذات المسؤولية القانونية عنها، إضافةً إلى تقديم توثيق حقوقي وتحليل أولي لأثر هذه الانتهاكات على المدنيين، وفق المعايير الدولية ذات الصلة.

يغطي هذا التقرير شهر كامل، يبدأ من 1 تموز 2026 إلى 31 تموز 2026.

كما يلتزم التقرير بما يلي:

يحتوي على بيانات مُرقّمة وتحليلات حقوقية أولية مبنية على المعايير الدولية.
جميع المعلومات الواردة تم توثيقها من مصادر ميدانية محايدة ومصادر علنية عند الحاجة، دون تأليف أو استنتاج يتجاوز الأدلة المتاحة.
تفاصيل الأحداث والمواد التوثيقية الكاملة متاحة عبر الموقع الرسمي لـ المركز الدولي للحقوق والحريات:

الإطار القانوني: تُظهر الوقائع المرصودة خلال هذا الشهر نمطاً تصاعدياً من الانتهاكات التي تمس "الحقوق غير القابلة للتصرف"، وعلى رأسها الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي المكفول بموجب المادة (6) و(9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
مبدأ التمييز والضرورة: رُصدت خروقات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني في مناطق التماس، حيث تعرضت الأعيان المدنية لهجمات لا تراعي "مبدأ التمييز" بين الأهداف العسكرية والمدنيين.
المساءلة ودولة القانون: سُجل خلل هيكلي في ضمانات المحاكمة العادلة، تمثل في حالات "القتل خارج نطاق القانون" و"الإخفاء القسري"، مما يضع الجهات المسيطرة أمام مسؤولياتها القانونية الدولية في منع الإفلات من العقاب.
خطاب الكراهية: شهد الشهر الماضي تزايداً مقلقاً في خطاب الكراهية والانتهاكات في الفضاء الرقمي.
انتهاكات السيادة: سجل التقرير سلسلة من الانتهاكات الاسرائيلية والتي تأخذ نمط الاستمرار وتعمل على خلق وقائع جديدة في المنطقة الجنوبية من سورية.

تنويه مهم يُمنع الاقتباس أو إعادة النشر الكلي أو الجزئي لمحتوى هذا التقرير دون الإشارة الصريحة والواضحة إلى المصدر الكامل.2

وثق المركز 243 حدثاً أسبوعياً موثقاً خلال شهر تموز / يوليو 2026، و يُظهر المخطط العمودي التوزيع الزمني التراكمي لإجمالي الانتهاكات المرصودة على أربعة أرباع ؛ حيث سجل الربع الأول (01/07 - 08/07) ما مجموعه 57 حادثة، ثم شهد الربع الثاني ارتفاعاً تدريجياً ليدون 60 حادثة. وبلغ التصعيد الميداني ذروته الحادة خلال الربع الثالث (09/07 - 17/07) بتسجيله أعلى حصيلة أسبوعية بواقع 71 حادثة، قبل أن ينخفض المنحنى نسبياً في الربع الرابع (18/07 - 25/07) ليستقر عند 55 حادثة.يعكس هذا المنحنى الزمني حالة استنزاف نفسي ومعيشي مستمرة يعيشها السكان؛ فاستقرار معدلات الانتهاكات عند مستويات مرتفعة (بين 55 و71 حادثة أسبوعياً) يبرهن على أن الخوف والاضطراب باتت تشكل نمط حياة فرضته فوضى انفلات السلاح وغياب الحماية المؤسساتية.

التوزيع الكلي للانتهاكات على أربع أسابيع تقسم الشهر الى أربعة أرباع

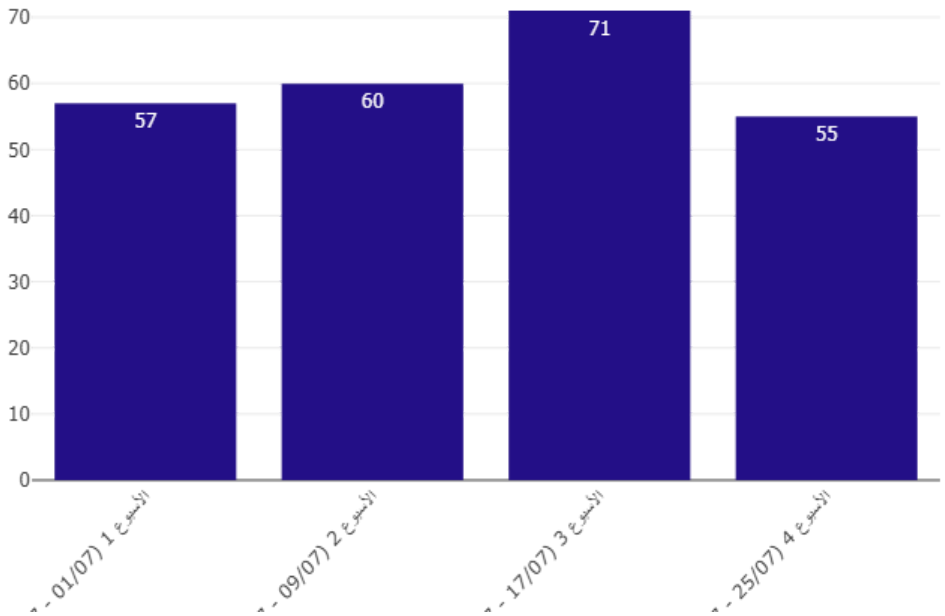

التوزيع اليومي للاحداث على مدار الشهر الفائت

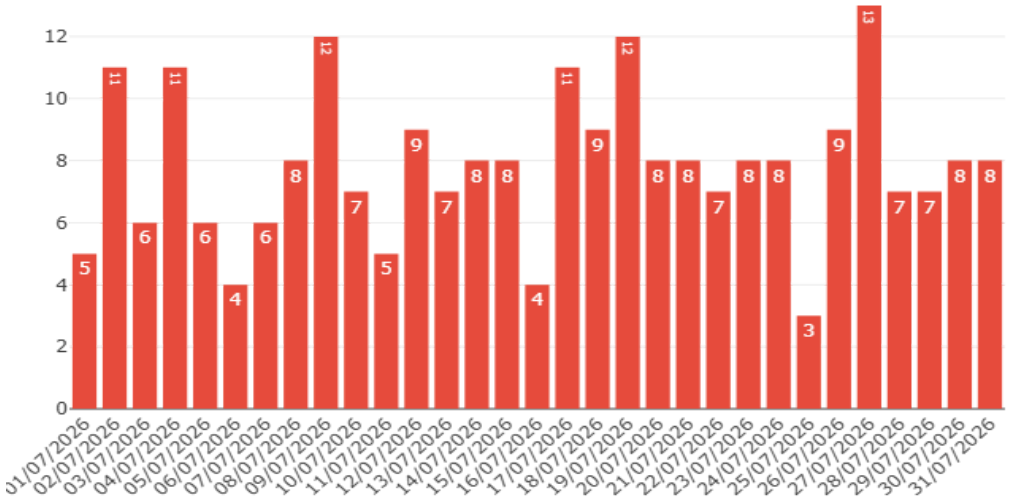

1- المؤشرات العامة:

العدد الكلي للشهر	المؤشر
83 قتيلاً	القتلى والوفيات
110+ جريحاً	الجرحى والمصابون
112 حادثة	الترويع وتكقير الأمن
70 حادثة	انفلات السلاح والسلاح العشوائي
47 حادثة	انتهاكات السيادة والعدوان الخارجي
45+ حالة	الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب
12 حادثة	ألغام ومخلفات الحرب

14 حادثة	انتهاكات حقوق الأطفال واستهدافهم
17 حادثة	خطاب الكراهية والتمييز الطائفي والعنصري
12 حادثة	التعدي على الملكيات واقتحام المنازل والابتزاز

2- الجهات المنفذة:

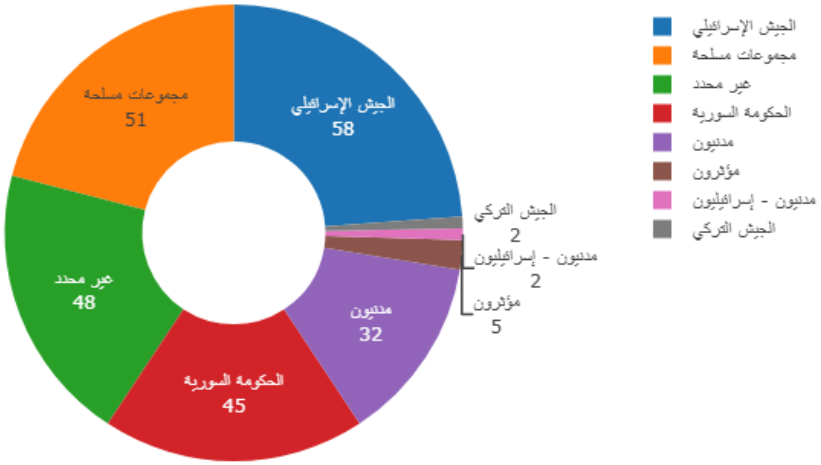

يوضح مخطط لشهري الشامل المسؤولية التنفيذية عن الانتهاكات الموثقة خلال شهر تموز؛ حيث تصدر "الجيش الإسرائيلي" قائمة الجهات المنفذة بإجمالي 58 حادثة، تليها مباشرة "المجموعات المسلحة" غير النظامية بـ 51 حادثة. وجاءت فئة الجهات "غير المحددة" (المجهولون) في المرتبة الثالثة بـ 48 حادثة، ثم "الحكومة السورية" بـ 45 حادثة، وفئة "مدنيون" بـ 32 حادثة. واختتمت القائمة بنسب ضئيلة ت توزعت بين "مؤثرون" بـ 5 حوادث، وكل من "مدنيون - إسرائيليون" و"الجيش التركي" بحادثتين لكل منهما.

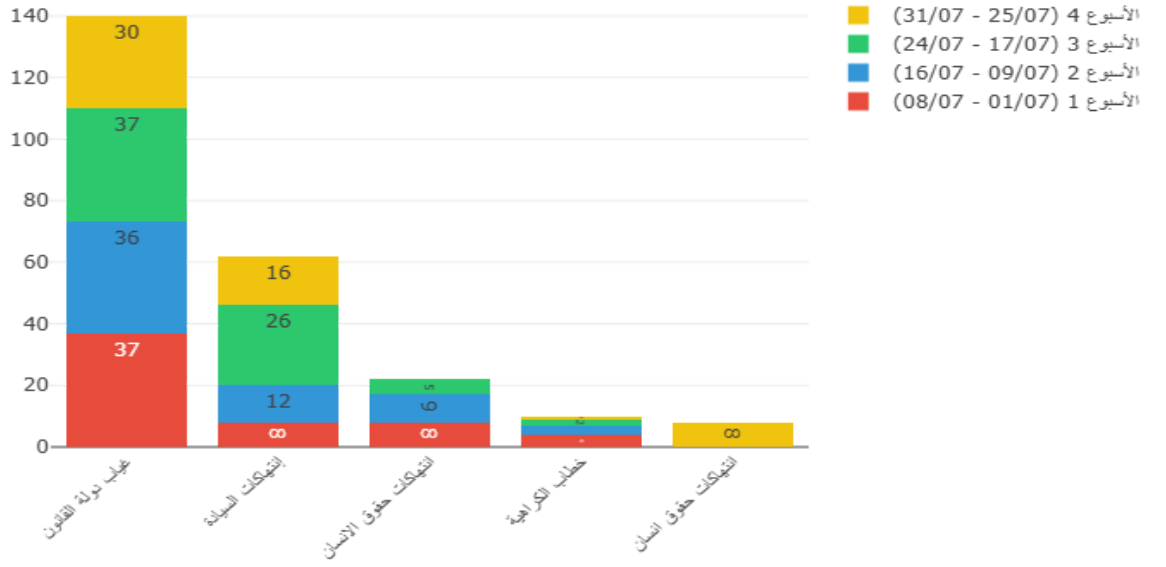

يُظهر المخطط ارتفاعاً كليراً لفئة "غياب دولة القانون" طوال أسابيع شهر تموز بمجموع إجمالي يبلغ 140 حادثة، حيث سجل الأسبوع الأول (01/07 - 08/07) والأسبوع الثالث (17/07 - 24/07) ذروة الخروقات بواقع 37 حادثة لكل منهما، يليهما الأسبوع الثاني (09/07 - 16/07) بـ 36 حادثة، والأسبوع الرابع (25/07 - 31/07) بـ 30 حادثة. وتأتي فئة "انتهاكات السيادة" في المرتبة الثانية بإجمالي 62 حادثة بلغت ذروتها في الأسبوع الثالث بـ 26 حادثة. حلت فئة "انتهاكات حقوق الإنسان" ثالثاً برصد حوادث مستمرة في الأسابيع الثلاثة الأولى (8 حوادث في الأسبوع الأول، 9 حوادث في الثاني، و5 حوادث في الثالث)، بينما شهد الأسبوع الرابع ظهور بـ 8 حوادث تحت تصنيف انتهاكات حقوق الإنسان، و سجل "خطاب الكراهية" في هذا الشهر نسبة متدنية بعشرة احداث ليكون بذلك اقل الفئات عددا مع ثقله و تأثيره الكبير.

يعكس هذا النمط أزمة حقوقية وإنسانية ممتدة ومتجذرة؛ فالبقاء المستمر لحوادث غياب دولة القانون عند أرقام مرعبة تتجاوز 30 حادثة أسبوعياً يبرهن على أن حالة الانفلات الأمني ليست طارئة بل باتت واقعاً معيشياً مستداماً يطوق العائلات السورية ويجردها من أدنى شبكات الحماية. إن التصاعد المتزامن لحوادث انتهاك السيادة (خاصة في الأسبوع الثالث بـ 26 حادثة) يوضح حجم الضغط العسكري والخارجي الذي يتقاطع مع الفوضى الجنائية الداخلية، مما يضع السكان المدنيين في حالة ذعر، ويحرم الأسر من أي قدرة على بناء التوازن النفسي أو المعيشي.

3- حسب المحافظات:

يظهر الرسم البياني المحافظات الأكثر عرضة للانتهاكات:

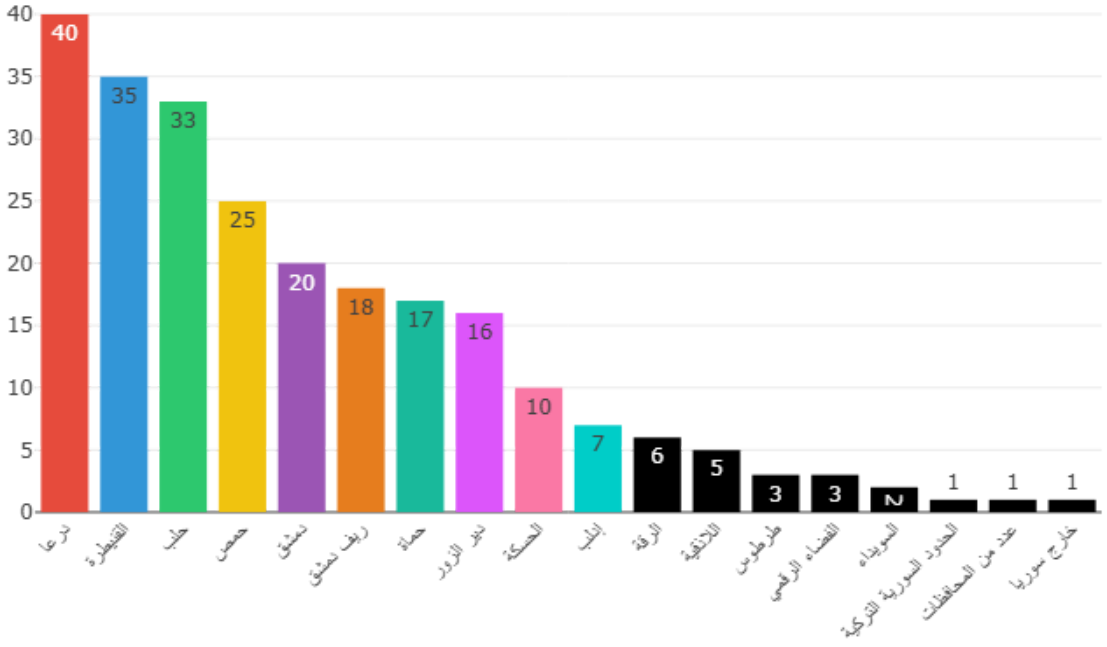

يلخص الرسم البياني العمودي الحصيلة الكلية الشاملة للانتهاكات الموثقة خلال شهر تموز 2026 موزعة جغرافياً؛ إذ احتلت محافظة **درعا** صدارة الخريطة الجغرافية بـ **40 حادثة**، تليها مباشرة محافظة **القنيطرة** بـ **35 حادثة**، ثم **حلب** بـ **33 حادثة**، و**حمص** بـ **25 حادثة**. وفي المرتبة المتوسطة حلت **دمشق** بـ **20 حادثة**، و**ريف دمشق** بـ **18 حادثة**، و**حماة** بـ **17 حادثة**، و**دير الزور** بـ **16 حادثة**، و**الحسكة** بـ **10 حوادث**. في حين سجلت المناطق المتبقية أعداداً دون العشرة: **إدلب** (7)، **الرقة** (6)، **اللاذقية** (5)، وكل من **طرطوس** و**الفضاء الرقمي** (3 حوادث)، و**السويداء** (حادثتان)، و بحادثة واحدة في كل من **الحدود السورية التركية**، **عدد من المحافظات**، و**خارج سوريا**.

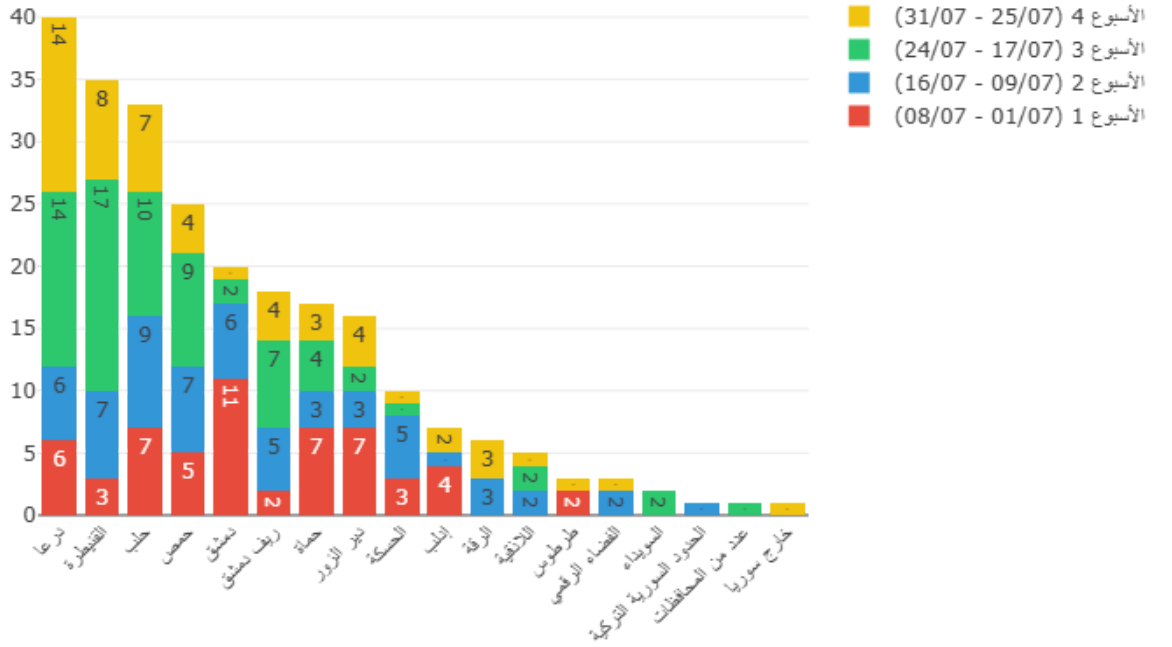

يُظهر المخطط العمودي التراكمي توزيع الانتهاكات المرصودة عبر محافظات الجمهورية مقسمة على شهر تموز. حيث تصدرت محافظة **درعا** المجموع الإجمالي بـ 40 حادثة (شهد الأسبوع الثالث والرابع ذروتها بـ 14 حادثة لكل منهما). وحلت **القنيطرة** ثانياً بـ 35 حادثة بلغت ذروتها القسوة في الأسبوع الثالث بـ 17 حادثة. وجاءت **حلب** ثالثاً بـ 33 حادثة موزعة بتوازن متصاعد (7 في الأسبوع الأول، 9 في الثاني، 10 في الثالث، و7 في الرابع)، تلتها **حمص** بـ 25 حادثة، و**دمشق** بـ 20 حادثة شهدت أعلى تركز لها في الأسبوع الأول بـ 11 حادثة. وتوزعت بقية الخروقات بنسب متدرجة بين **ريف دمشق** (18)، **حماة** (17)، **دير الزور** (16)، و**الحسكة** (10)، لتقل عن عشر حوادث في كل من **إدلب** (7)، **الرقة** (6)، **اللاذقية** (5)، **طرطوس** و**الفضاء الرقمي** (3 لكل منهما)، **السويداء** (2)، وبحادثة واحدة في **الحدود السورية التركية**، **عدد من المحافظات**، و**خارج سوريا**.

يكشف المخطط التراكمي الأسبوعي عن طبيعة واستمرارية الضغط الأمني والعسكري الممارس على الأقاليم السورية؛ فالارتفاع المتواصل للانتهاكات في الجنوب (درعا والقنيطرة) وخاصة خلال الأسابيع الأخيرة يُبرهن على وجود تصعيد عسكري وأمني إسرائيلي متراكم يحرم العائلات من أمانها الشخصي. إن حجم الإنهاك الذي تعانيه المجتمعات المحلية في الأقاليم الجنوبية والشمالية والوسطى. إن استهداف هذه المناطق الشديدة الكثافة بالاعتداءات العسكرية المباشرة والانفلات المسلح يترتب عليه شلل كامل في مقومات الحياة الأوليّة، وتدمير للبنى التحتية، وتعطيل للمؤسسات الخدمية والتعليمية. إن شمولية الخريطة لجميع المحافظات تقريباً تؤكد أن انعدام الأمان بات يمس النسيج المجتمعي بأكمله، مما

يفرض توجيه برامج الاستجابة الإغاثية والطبية والحقوقية بشكل ملحّ نحو بؤر التصعيد الأكثر تضرراً لحماية الأرواح وصون الكرامة الإنسانية.

4 - حسب طبيعة الأحداث:

يلخص المخطط الحصيلة الكلية التجميعية لانتهاكات شهر تموز 2026 والبالغ مجموعها 242 حادثة؛ حيث استحوذت فئة "غياب دولة القانون" على الجزء الأكبر من المخطط بإجمالي 140 حادثة (لتشكل نحو 57.8% من الكلي). وجاءت "انتهاكات السيادة" في المرتبة الثانية بـ 62 حادثة (بنسبة 25.6%)، تليها "انتهاكات حقوق الإنسان" بـ 30 حادثة (بنسبة 12.4%)، وأخيراً فئة "خطاب الكراهية" بإجمالي 10 حوادث (شكلت نحو 4.1%).التحليل الإنساني (Humanitarian Analysis):تختزل هذه النسبة الشهرية الشاملة حجم المعاناة والانسداد الحقوقي الذي يواجهه السكان؛ فحينما يعود أكثر من 83% من إجمالي الانتهاكات , إلى مجرد غياب القانون وانتهاك السيادة الوطنية، فهذا يعني أن المواطن السوري بات محاصراً تماماً بين القوة العسكرية الإسرائيلية والفوضى المسلحة دون وجود أي ملاذ أمن أو قضائي يحميه. إن الانعكاس المباشر لهذا التوزيع يظهر في تزايد حالات السلب، والاعتقال التعسفي، وترويع المنازل، واستهداف الأطفال، مما يجرّد الأسر من حقها الأساسي في السلامة والكرامة الإنسانية، ويضع الهيئات الإنسانية والحقوقية أمام مسؤولية أخلاقية استثنائية لفرض آليات حماية عاجلة ومحاسبة المتسببين في هذا النزيف المستمر.

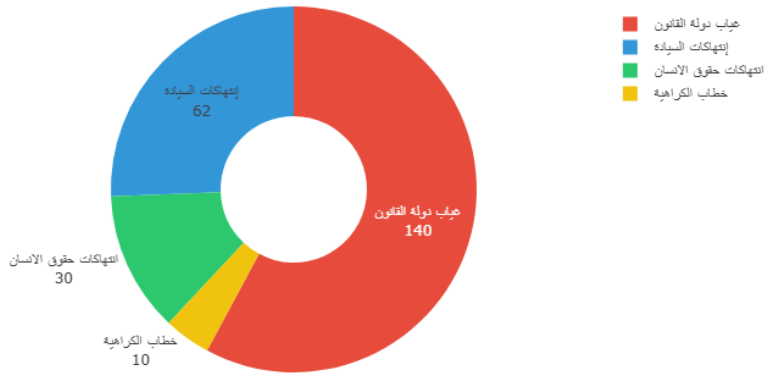

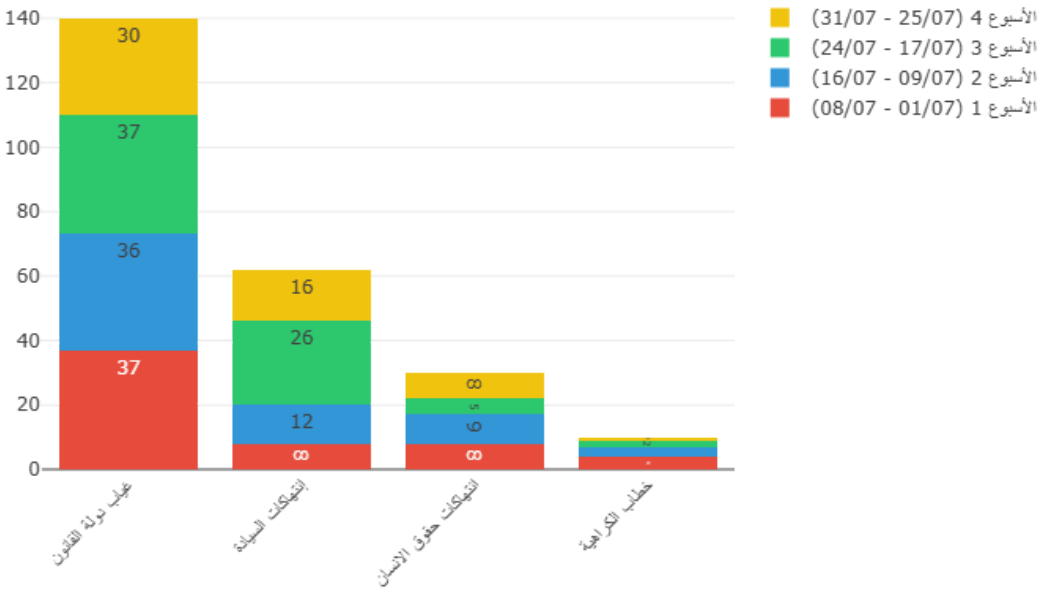

يُظهر المخطط التراكمي المقارن ارتفاعا في فئة غياب دولة القانون مقارنة ببقية الفئات. حيث بلغت ذروتها في الأسبوعين الأول (01/07 - 08/07) والثالث (17/07 - 24/07) بـ 37 حادثة لكل منهما، تليهما الأسبوع الثاني بـ 36 حادثة، والأسبوع الرابع بـ 30 حادثة. وتأتي فئة "انتهاكات السيادة" في المرتبة الثانية بإجمالي 62 حادثة، وحققت أعلى مستوياتها خلال الأسبوع الثالث بواقع 26 حادثة. وحلت فئة "انتهاكات حقوق الإنسان" ثالثاً بإجمالي 30 حادثة موزعّة بتوازن عبر الأسابيع الأربعة (8 حوادث في الأسبوع الأول، 9 في الثاني، 5 في الثالث، و8 في الرابع)، في حين اختتمت فئة "خطاب الكراهية" القائمة بإجمالي 10 حوادث توزعت بأعداد منخفضة ومستقرة على مدار الشهر.

يعكس هذا النمط المتواصل من اللإنتهاكات واقعاً حرجاً تستمر فيه البيئة الأمنية والقضائية في التدهور؛ إذ إن استقرار حوادث غياب دولة القانون عند أرقام مرتفعة للغاية طوال الشهر يثبت أن غياب الحماية المؤسساتية وانفلات السلاح ليسا مجرد خروقات عابرة بل حالة استنزاف يومية تعيشها المجتمعات المحلية. إن هذا الفراغ الإداري والقانوني يضع المدنيين تحت وطأة تهديد مزدوج يجمع بين الفوضى الجنائية الداخلية والارتفاع القاسي في الاعتداءات العسكرية العابرة للحدود وخروقات السيادة المستمرة بوتيرة متصاعدة، مما يضاعف من حالة الذعر ، ويدفع الفئات الأكثر هشاشة نحو النزوح القسري وفقدان الأمان الشخصي وسبل العيش الأوليّة.

الخلاصة الختامية

تؤكد المشاهدات والبيانات الموثقة على مدار شهر تموز أن المواطن في سورية يرزح تحت وطأة استنزاف معيشي ونفسي وجسدي غير مسبوق، حيث لم تعد المخاطر مجرد أحداث طارئة بل نمط حياة يومي يهدد البقاء والكرامة. إن المأساة لا تقف عند حدود الأعداد المفجعة للضحايا والقتلى، بل تتجسد في ذلك الشعور القاسي بالعجز والخذلان الذي يعيشه الأهالي؛ إذ يجدون أنفسهم محاصرين بين فوضى السلاح الميداني، والترويع المنهجي للمنازل والأسر، وتصاعد الاعتداءات العسكرية الخارجية العابرة للحدود.

إن غياب شبكة الأمان القضائية والمؤسساتية ترك العائلات بلا ملجأ يحمي أرواح أبنائها أو يصون ممتلكاتها، ليضاف إلى ذلك كابوس الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري الذي يحرم الأسر من معرفة مصير ذويها، إلى جانب نذر التمييز والاستهداف الطائفي التي تهدد بتمزيق النسيج المجتمعي. إن استمرار هذا النزيف اليومي بلا مساءلة للجهات المنفذة أو حماية دولية للمدنيين يحول المعاناة الإنسانية إلى واقع مزمن، مما يجعل التدخل الحقوقي والإغاثي الأخلاقي واجباً عاجلاً لا يحتمل التأجيل لصون ما تبقى من الكرامة الإنسانية.

التوصيات المقترحة:

1. **الوقف الفوري للعدوان العسكري وخروقات السيادة:** مناشدة المجتمع الدولي والهيئات الأممية بالضغط المباشر والفعلي لوقف الانتهاكات العسكرية الخارجية والاعتداءات العابرة للحدود (المسجلة بـ 47 حادثة)، لحماية أرواح المدنيين ومنع موجات التهجير والنزوح القسري المتكررة.
2. **إنهاء بيئة الإفلات من العقاب وكشف هوية الجناة:** تفعيل آليات تحقيق دولية ومستقلة لتقصي الحقائق وملاحقة مرتكبي الجرائم خاصة الحوادث المقيدة ضد جهات "غير محددة" ومجموعات مسلحة لضمان عدم ضياع حقوق الضحايا وتأسيس سيادة القانون.
3. **ضبط السلاح العشوائي وتفعيل سلطة إنفاذ القانون:** اتخاذ إجراءات ميدانية صارمة ونزيهة لنزع السلاح غير المنضبط وإنهاء حالة الانفلات الأمني (المسجلة بـ 70 حادثة)، لإعادة تشكيل بيئة آمنة تصون حريات المواطنين وحرمة منازلهم وممتلكاتهم.
4. **الكشف عن مصير المخفيين قسراً والإفراج عن المعتقلين تعسفياً:** إجبار جميع الأطراف والقوى المسيطرة على الكشف الفوري عن مواقع ومصير المعتقلين والمخفيين قسراً (أكثر من 45 حالة)، وإيقاف ممارسات التعذيب والاحتجاز خارج نطاق القضاء وتوفير الحماية القانونية للأهالي.
5. **مواجهة خطاب الكراهية وصيانة السلم الأهلي:** إطلاق مبادرات حقوقية ومجتمعية حازمة لمناهضة التحريض الطائفي والتمييز العنصري والاستهداف على أساس ديني (17 حادثة)، وحماية التنوع المجتمعي لمنع انزلاق المناطق المحلية نحو نزاعات أهلية أعمق.
6. **توجيه الاستجابة الإغاثية والطبية لبؤر التصعيد الأكثر تضرراً:** تكثيف جهود المنظمات الإنسانية والفرق الطبية وتوجيه المساعدات الطارئة والدعم النفسي نحو المحافظات التي شهدت أعلى نسب استنزاف وتصعيد خلال الشهر (وخاصة درعا، القنيطرة، حلب، وحمص) لتأمين الرعاية العاجلة للجرحى والمصابين ودعم مقومات الحياة الأساسية.